الأمم المتحدة

A/71/419–S/2016/828

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
30 September 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون
البند ٦٨ (ج) من جدول الأعمال
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها:
حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

مجلس الأمن
السنة الحادية والسبعون

رسالة مؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه البيان الصادر عن وزارة خارجية أوكرانيا بشأن قرار المحكمة العليا للاتحاد الروسي القاضي بحظر مجلس الشعب التتري في القرم (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦٨ (ج) من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فولوديمير يلتشنكو
السفير
الممثل الدائم

061016 031016 16-16961 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

بيان من وزارة خارجية أوكرانيا بشأن قرار المحكمة العليا للاتحاد الروسي القاضي بحظر مجلس الشعب التتري في القرم

إن وزارة الخارجية الأوكرانية تحتج بشدة على قرار المحكمة العليا للاتحاد الروسي الذي وافقت فيه على قرار ينص على اعتبار مجلس الشعب التتري في القرم منظمة متطرفة وحظر أنشطته.

وإن حظر الهيئة التنفيذية العليا التي تمثل الشعب التتري في القرم، بذريعة كاذبة من قبيل ''مكافحة التطرف''، هو انتهاك صريح ارتكبته سلطات الاحتلال الروسية لحقوق ومصالح الشعب التتري في القرم. فلقد باشرت السلطات المسماة ''سلطات إنفاذ القانون في القرم'' عددا من الإجراءات الجنائية بموجب المادة ٢٨٠-١ من القانون الجنائي في الاتحاد الروسي، المتعلق بمسألة ''التطرف''، ضد نائب رئيس المجلس أختم شيهوز، وعدد من تتر القرم هم علي أزانوف، ومصطفى ديهيرمندزي، وإسكندر كانتمير، وإسكندر إميرفالييف، وأرسين يونوسوف (قضية ''٢٦ شباط/فبراير'')، وكذلك نائب مدير المجلس إلمي أومروف، وغيرهم من المواطنين الأوكرانيين المنحدرين بأصولهم من الشعب التتري في القرم.

وإننا نعتبر هذا القرار الساخر مظهراً من مظاهر التمييز العنصري. وهذه خطوة متوقعة من المحكمة العليا في روسيا، وتنسجم تماما مع السياسات القمعية الحالية التي يمارسها الكرملين بهدف محاربة الديمقراطية والحرية وتحويل شبه جزيرة القرم المحتلة إلى ''منطقة رمادية'' يسودها الإرهاب وغياب القانون.

وإن الاتحاد الروسي، طوال فتره احتلاله المستمر منذ سنتين ونصف السنة، لم يكتف بانتهاك حقوق الإنسان عمدا وبشكل منهجي وتقييد الحريات في شبه جزيرة القرم الأوكرانية، بل دمر تماما الآليات المستقلة التي تضمن هذه الحقوق وتحميها. ويتبدى ذلك، على وجه الخصوص، في الحظر الذي فرض عمدا على هذا المجلس – وهو هيئة حكومية دافعت بفعالية عن حقوق السكان الأصليين في شبه جزيرة القرم وظلت تعمل على مدى عقود – والاستعاضة عنه بـ ''قيريم'' الخاضعة لسيطرة روسيا.

وإننا ندرك تماما أن المركز المدني المستقل والتشاوري لهذا المجلس، ودعمه المستمر لسلامة أراضي أوكرانيا ومكانتها الدولية، جعلا منه هدفا للاضطهاد السياسي الذي يمارسه

الاتحاد الروسي. فمن خلال إلصاق صفة اللاشرعية على أعمال المجلس، والملاحقة التعسفية التي تستهدف الناشطين المنتمين إليه والشعب التتري في القرم بصفة عامة، يعمل الاتحاد الروسي، في الواقع، بالأساليب الستالينية التي بلغت ذروتها بجريمة الترحيل الجماعي وإبادة تتر القرم في عام ١٩٤٤.

وتطالب أوكرانيا الدولةَ المحتلة بأن تلغي على الفور هذا القرار، الذي هو قرار وباطل لاغٍ في جوهره وطبيعته القانونية، وأن تكف تماما عن اضطهاد طائفة تتر القرم في شبه جزيرة القرم.

وتناشد أوكرانيا أيضا شركاءها الدوليين أن يكثفوا الإجراءات الرامية إلى حماية حقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم المحتلة، بوسائل تشمل التأكد من إتاحة إمكانية الوصول بلا عراقيل للمنظمات الدولية والمنظمات المعنية برصد حقوق الإنسان وآلياتها الرئيسية المنشأة بموجب الاتفاقيات وآليات الرصد التابعة لها، لتوفير لرصد المستمر لاحترام حقوق الإنسان.

وتؤمن أوكرانيا بأن وضع حد نهائي لاضطهاد تتر القرم على يد سلطات الاحتلال، وكذلك لعدد من المسائل الأخرى ذات الصلة بالاحتلال غير الشرعي لشبه جزيرة القرم، لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق إنهاء احتلال الإقليم وإعادة إرساء أسس القانون والنظام الدوليين فيه، واحترام القانون الدولي وحقوق الإنسان.

وستثبت أوكرانيا أمام المحاكم الطابع غير الشرعي لجميع الإجراءات التي اتخذها الاتحاد الروسي فيما يتصل بالاحتلال المؤقت لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، بما في ذلك قرار تسمية مجلس الشعب التتري في القرم منظمة متطرفة وحظر أنشطته.